الرأي العام

AL-RAI AL-AAM

يومية سياسية

32 صفحة

100 فلس

Thursday 24 May. 2001 ● Issue No 12390

الخميس غرة ربيع الاول ١٤٢٢ هـ ● الموافق ٢٤ مايو ٢٠٠١ ● العدد ١٢٣٩٠

خبراء في قطاع الاتصالات طالبوا بتذليل العقبات أمام ثورة المعلومات بما يكفل كسر الاحتكار وتدفق الخدمات

السابح: كثيرون يجهلون وضع القطاع الخاص والتجارة المحلية عند تنفيذ اتفاقية التجارة ودخول الشركات العالمية إلى أسواقنا

كتب خليل عبدالله:

طالب خبراء في قطاع الاتصالات بضرورة تذليل كل العقبات امام تحسن هذا القطاع وبما يكفل الحرية لتدفق المعلومات وكسر الاحتكار وجعل هذا المطلب من الاولويات في الدول العربية.

فمن جانبه، قال رئيس الشركة العربية للاتصالات عبدالله السابح: مكان على الشركات العاملة في القطاع الخاص بعد التحرير وبالتحديد قطاع الاتصالات ان تثبت لنفسها وللعالم بانه لن يكون باستطاعة كائنا ان يؤخر او يبطئ تقدم هذا القطاع الحيوي والفعال من الاقتصاد الكويتي» مشيرا الى ان الكويت وبفضل رجال مخلصين استطاعت ان تواكب التقدم العالمي وتعود الى سابق عهدها في هذا المجال..

واشار السابح في ندوة تحت عنوان «اتفاقية التجارة الدولية وقطاع الاتصالات» نظمتها ثلاث جهات متخصصة في قطاع الاتصالات امس في فندق ساس الى «ان تحد آخر يواجه هذا المجال اكبر مسبباته الخوف من ندرة المعلومات المتوفرة حولها».

وقال «إن الكثيرين لا يعلمون ماذا سيحدث للقطاع الخاص عند بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الدولية ومتى سيتم تنفيذها بالتحديد وما هي التبعات التي ستخلفها على قوانين التجارة المحلية وما حجم الباب المفتوح الذي ستخلقه هذه الاتفاقية للشركات العالمية لكي تدخل في سوقنا المحلية المثمرة».

ولفت الى ان شركات اندار للاستشارات والاتصالات المتنقلة والعربية للاتصالات ومن اجل توضيح الكثير من الغموض في هذا الاتجاه امام القطاع الخاص من خلال تسليط الضوء على هذا الموضوع وتداعياته نظمت الندوة لايمانها ان هذا الامر يعد من الامور الاستراتيجية التي يجب تجهيزها والتحضير لها قبل بداية تطبيقها بفترة كافية حتى تستطيع تجنب السلبيات واستثمار الايجابيات.

من جانبه، استهل رئيس هيئة الاتصالات وتنمية المعلومات والتجارة الالكترونية في غرفة التجارة الدولية في باريس طلال ابوغزالة الندوة بان الكويت كانت ولا تزال من الدول الرائدة في المنطقة في بلوغ الكثير من

طلال ابوغزالة (تصوير: محمد شافي)

■ أبوغزالة: التغيرات التقنية وثورة تكنولوجيا المعلومات وفرتا الخدمات والمنتجات بأسعار تنافسية

المستجدات سواء ذات الصلة بقطاع الاتصالات او غيره.

وبين ان الاتصالات تؤدي دورا مزدوجا في اقتصاديات مختلف البلدان، فهي من جانب تهيئ البنية الاساسية للاتصالات وتعمل ايضا كقناة للعمليات التجارية، مشيرا الى ان هذه الصناعة كانت في السابق محتكرة على الدولة بسبب اهميتها في تنمية البنية الاساسية ومغزاها الاستراتيجي والسياسي في عدد من البلدان، لكن التغيرات التقنية الثورية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مكنت الشركات التجارية من تقديم خدمات ومنتجات في الاسواق الدولية باسعار تنافسية بسبب توافر خدمات اتصالات حديثة ورخيصة مع الاعتراف بان القطاع المتطور تكنولوجيا من شانه ان يحسن التنافسية وبالتدريج انتقلت احتكارات الدولة الى القطاع الخاص وازيلت القيود على دخول موردين اجانب مع منتجاتهم».

وقسم ابوغزالة الخدمات الاتصالية الى فئتين هما الاتصالات الاساسية، اي خدمة تنقل الاتصالات وخدمات القيمة المضافة والتي يستطيع بموجبها الموردون «اضافة قيمة» للمعلومات الموجودة لدى العميل بتعزيزها من حيث الشكل وتخصصون او العمل على تخزينها واسترجاعها وتشمل البريد الالكتروني والصوتي وغيرها.

واضاف «استمرت مفاوضات هذا القطاع بعد انتهاء جولة اوروغواي لان التقدم في تحرير تجارة الاتصالات الاساسية كان محدودا جدا. وانتهت المفاوضات الجديدة في فبراير ١٩٩٧ وان كانت بعض البلدان قد حسنت من التعهدات الخاصة بخدمات القيمة المضافة التي كان قد اصدرتها في جولة اوروغواي». ولفت الى ان التعهدات التي تحملتها البلدان تغطي كل نطاق خدمات الاتصالات الاساسية باكمله.

وفيما يتعلق بخدمات الهاتف الصوتي قال: تعهدت البلدان بالسماح بالمنافسة من الموردين الاجانب في تقديم الخدمات المحلية، وخدمات الاتصالات البعيدة، والخدمات الدولية، ولكن نحو ٤٠ في المئة من الحكومات التي قدمت عروضا خاصة بخدمات الهاتف الصوتي الحكومية اشارت الى ان هذه العروض ستنفذ في الموعد المحدد في الجداول الخاصة بتلك الدول، ومن بين مجالات الخدمات الاخرى التي صدرت فيها تعهدات تسمح ببعض المنافسة الاجنبية مجالات عمليات الهاتف الخلوي المحمول، وخدمات الدارات المؤجرة (مثل البيانات المحمولة والنداء) وخدمات السائل المتنقل.

وتابع «ادى هذا الاقرار الى اعتماد ورقة مرجعية تضع المبادئ والقواعد التي يجب اتباعها للتاكد من ان الشركات الموجودة لن تلجأ الى ممارسات منع المنافسة لتقفل الطريق على دخول شركات جديدة الى السوق، وفرض رسوم على المستخدمين والمستهلكين اعلى مما تبرره التكاليف، وتنطبق هذه المبادئ والقواعد على انشاء سلطة مستقلة للتنظيم واعتماد ضمانات للمنافسة، واتخاذ تدابير لضمان الاتصال البيني، واتباع ممارسات شفافة وغير تمييزية في الترخيص، وتحمل الالتزامات بتقديم الخدمات للجميع.

وقال، في قمة عمان العربية التي عقدت في ٢٧ - ٢٨ مارس ٢٠٠١، سعمنا توجهها على اعلى المستويات لبناء اقتصاد المعرفة الذي تشكل الاتصالات دعامته اذ اكد البيان الختامي على ان ثورة الاتصالات والمعلومات بدأت في تخطي الحدود الجغرافية، وان الحاجة ملحة الى منح الاولويات لتطوير القدرات العربية في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات.

من جهتها، تحدثت الخبيرة في منظمة التجارة العالمية لي نوكهل باسهاب عن وضع الدول التي دخلت في المنظمة خصوصا دول الشرق الاوسط والاتفاقيات التي وقعتها والالتزامات التي تعهدت بتنفيذها بناء على هذه الاتفاقية وطرق حل النزاعات بين الدول والمؤسسات التي تنظم داخل المنظمة وكيفية تطبيق هذه الحلول، كما تطرقت الى الخاسرات التي تتماشى مع تطبيق الاتفاقية الدولية على الاحتكار وسبل ازالته، مؤكدة ان المنظمة العالمية تقف ضد الاحتكار وتعمل على تحرير القطاعات التي لا تزال محتكرة سواء من قبل الدول او الشركات التي تقدم خدمة او منتجا معينا.

ومن جانبه اكد نائب مدير عام الشركة العربية للاتصالات هشام اكبر حرص الشركات المنظمة للندوة على تذليل حال الغموض المحيطة بالمصطلحات الجديدة التي ظهرت مثل العولمة والغاء والقتصادات وغيرها، مبينا ان الكويت بحكم انها من اولى الدول التي وقعت على اتفاقية الغات لها الاسبقية والافضلية ولابد من استثمار هذه الافضلية لاستعادة ريادة الكويت في المنطقة.

واشار الى ان الشركات المنظمة هدفت من خلال تنظيمها لتلك الندوة الى ان تكشف القطاع الخاص، مقرا عن امله ان تسعى وزارة المواصلات الى مد يد العون والتعاون للقطاع الخاص لمواجهة تحديات اتفاقية التجارة العالمية، خصوصا وان هذه الاتفاقية لن تؤثر على القطاع الحكومي فحسب بل ستؤثر بصورة مباشرة على القطاع الخاص من خلال المنافسة واستمرارية الشركات الخاصة المحلية في تقديم الخدمات.